ملاحظات حول منهجية البحث القانوني

أ. الليل أحمد
أستاذ مساعد مكلف بالدروس
قسم الحقوق جامعة أدرار

مقدمة:

تأخذ منهجية البحث أهمية بالغة في مختلف مناحي العلوم المختلفة، ومن ذلك العلوم القانونية حيث تبرز أهمية منهجية البحث بها من خلال ما يلاحظ من نقائص تطبع البحوث القانونية لدى الطلبة والباحثين، وهذا ما يستدعي الاهتمام بهذا الموضوع لتغطية هذه النقائص وفي هذا الإطار أسهم ببعض الملاحظات إزالة لبعض اللبس وتوضيحاً لبعض الإشكال وذلك من خلال النقاط التالية:

- **إعداد إشكالية البحث القانوني.**
- **قواعد كتابية هوامش المراجع على اختلافها.**
- **منهجية ترتيب المراجع.**

أولاً: إعداد إشكالية البحث القانوني.

تمثل إشكالية البحث، المشكلة العلمية التي تحتاج إلى حل علمي لها، من خلال مجموعة من الفرضيات والدراسة والتحليل لمختلف المعطيات والحقائق العلمية المرتبطة بهذه المشكلة.

وتشترط الإشارة لها في مقدمة العمل، مع تحديدها وصياغتها صياغة علمية دقيقة وسليمة[1]، حيث يطرح فيها الباحث الجانب الذي يريد معالجته في موضوع ما، للوصول إلى حل أو نتيجة في نهاية الدراسة.

وتطرح الإشكالية في شكل سؤال واحد أو مجموعة أسئلة، ومن ميزات طرح الإشكالية في تساؤلات نجد:

1- أن المشكلة تتحدد من خلال وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر.

2- أن طرح الإشكالية في شكل تساؤلات يسهل عملية تحديدها بوضوح تام.

3- إن التساؤلات تتبنى عليها الفرضيات[2].

وتتولد الإشكالية لدى الأفراد من مجموعة من العوامل التي تزيد من إحساسهم بهذه المشكلات وبذلك تساعدهم في اختيار الإشكاليات والقدرة على صياغتها ومن هذه العوامل التي تعتبر مصادر المشكلات:

1- ميدان التخصص المرتبط بالدراسة السابقة ومدى الاهتمام الشخصي، ويمكن للشخص عن طريق هذا المصدر تحديد ما يلي:

أ- الجوانب الناقصة.

ب- نقاط التقارب حول الآراء والحقائق التي لم تختبر علمياً.

2- الدراسات الفرعية التي قام بها الشخص وترتبط بموضوع المشكلة المثارة.

3- الإطلاع العام الشامل حيث أن كل دراسة تبدأ بما انتهت إليه الدراسات السابقة، وبذلك تعتبر النتائج الجديدة بداية لأبحاث مستقبلية.

4- الدراسات السابق أدائها تساهم في التأكد من صحة النتائج التي وصل إليها الباحثون السابقون.

5- القراءة النقدية الفاحصة التي تساعد في بيان وجهات النظر المختلفة.

6- التساؤل المستمر عن أسباب الظواهر أي التعود على النظرة النقدية.

7- التفكير الدائم والمستمر في كيفية تحسين الأوضاع التي تتصل بمجال البحث أو التخصص الدراسي[1].

---

[1] **د. عمر فؤاد عمر، أسس وقواعد البحث العلمي في تطبيقها على البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص37.**

[2] **د. عمار بوهونس، د. محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، د.م.ج الجزائر، الطبعة الثانية، 1999، ص35.**

ويرى البعض[2] بأن الإشكالية في واقع الأمر هي سؤال ليس لدى الباحث الإجابة الدقيقة والمحددة له، ولا يجب أن يتضمن هذا السؤال أو يتداخل مع المسائل التي لها علاقة بالحياة الشخصية، إلا إذا كان ذلك يحقق منفعة عامة، وأن الإجابة عليه تحقق فائدة معينة أو تضيف أمراً جديداً للعلم.

والقول بأن الإشكالية هي سؤال فهذا لا يعني بساطته، بل هو سؤال علمي تتوفر فيه الشروط العلمية الصحيحة[3]، ويتضمن السؤال متغيرات وأبعاداً لها قابلية استنباط الفرضية العامة أو الفرضيات التي تكون محل اختبار في صلب الدراسة وقد تصدق أو لا تصدق.

إن عدم وجود إجابة دقيقة لسؤال الإشكالية لا يعني استحالة الإجابة عنه، إلا أن ذلك يتطلب الحنكة والتمرس في معرفة معالم الإجابة، لذلك اعتبرت مرحلة تحديد الإشكالية من أصعب مراحل البحث، لعلاقتها المباشرة بمكانة البحث وقيمته العلمية، فهي مكونة أساسية في عملية إعداد البحث ومهمة في ذلك كالدماغ أو النظام العصبي للكائن الحي، أو مركز القيادة بالنسبة للطائرة[4]، فليست هناك بحوث جيدة دون إشكالية جيدة.

وتتطور الإشكالية شيئاً فشيئاً حسب تقدم البحث، فتكون مرسومة أي مسطرة ومجزئة لحظة اختيار الموضوع وهي الإشكالية الأولية، لكن يجب أن تكون صلبة وواضحة ودقيقة قبل عملية التجميع وهي الإشكالية الأولى التي تمكن من تنظيم خطة العمل التي لا غنى عنها لتسمح بتركيز مفيد لعمل البحث تجنب الدوران في دائرة مفرغة أو الوقوف عند محطات أو نقاط غير مجدية[5].

« c'est ce que j'appelle problématique I qui permet d'organiser le plan de travail, plan indispensable, qui permettra de centrer utilement le travail de recherche et évitera de trop tourner en rond ou de vous égarer sur des pistes ».

وبتقدم البحث شيئاً فشيئاً تتضح الأفكار وتتدقق الفرضيات وتتأكد التحليلات، وتكتمل وتنضج الإشكالية ولا تعد ناقصة في جوانب معنية، للانطلاق في التحرير وبذلك يكون الباحث على وشك بداية كتابة صورة جديدة لإشكاليته، وهي الإشكالية الثانية والتي تمكن من بناء التفكير الذي يوسع خطة الكتابة وتكون جزء متضمن في المقدمة العامة للبحث[6].

« ensuite, au fur et à mesure que progresse votre recherche, vos idées se clarifient, vos hypothèse se précisent, vos analyses s'affirment: bref, votre problématique mûrit; et il n'est pas mauvais, à certaines phases, d'en reprendre la rédaction.

---

1 د. محمد محمد الهادي، أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1995، ص47.

2 أ.د. علي غربي، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة CIRTA COPY، قسنطينة، 2006، ص22.

3 أ.د. علي غربي، المرجع السابق، ص23.

[4] Michel Beaud, L'art de la thèse, CASBAH éditions, Alger, 1999, P32.

[5] Michel Beaud, ibid, P33.

[6] Michel Beaud, op. cit., P33.

Au terme de votre recherche, vos serez en mesure de rédiger une nouvelle version de votre problématique: ce que j'appelle le problématique II, qui vous permettra de construire le raisonnement qui sous-tendra votre plan de rédaction, et qui devra être partie intégrante de l'introduction générale de votre thèse ».

ويضيف أ.د. علي غربي أن الاختيار الصحيح للإشكالية يستوجب أن هذه الأخيرة صالحة للبحث أولاً وأن تكون سوسيولوجية ثانياً، ويعني الشرط الأول أن تصاغ الإشكالية صياغة محددة علمية وواضحة، لأنه على هذه الخطوة تتوقف الخطوات الموالية. أما الشرط الثاني فيعني ما يتحقق من خلال التزام الباحث بالطابع النوعي الذي يميز العلوم الاجتماعية عن العلوم الأخرى[1].

وقد تتوفر معايير أو عوامل عدة تؤثر على اختيار إشكالية البحث ومن أهم هذه العوامل:

1- **الحادثة وتجنب التكرار غير المجدي. بمعنى دراسة الاختيار المشكلات الجديدة والتي لم تدرس من قبل.**
2- **قابلية المشكلة للدراسة والحل. فهنا ينبغي الابتعاد عن المشكلات التي تصعب دراستها وإيجاد حلول لها في وسع الباحث.**
3- **الاهتمام والإثارة الذهنية لدى الباحث. بمعنى اهتمام الباحث بالمشكلة ورغبته في إيجاد حل لها.**
4- **الإضافة إلى المعرفة وهي الفائدة العلمية والعملية التي تعود للباحث والمجتمع من وراء حل المشكلة.**
5- **إمكانية الحصول على البيانات الخاصة من حل المشكلة من حيث دقتها وموضوعيتها وملاءمتها.**
6- **إمكانية تطبيق المنهج العلمي في حل المشكلة موضوع البحث.**
7- **شخصية الباحث تتحكم في اختيار المشكلة التي ترتبط بخبراته وطموحه وقيمه واتجاهاته.**
8- **مراعاة الوقت والتكلفة عند اختيار المشكلة.**
9- **التأكد من أن موضوع المشكلة غير متشعب ومحدد بقدر الإمكان[2].**

---

1 أ.د. علي غربي، مرجع سابق، ص24.

2 د. محمد محمد الهادي، المرجع السابق، ص ص49، 50.

أما فيما يتعلق بصياغة الإشكالية فإنها تتم بالاستناد إلى عنوان البحث الذي يتضمن مجموعة متغيرات كما تمت الإشارة إلى ذلك[1]، إلا أنه لا يعاد كتابة عنوان البحث كإشكالية[2].

إن صياغة الإشكالية شرطاً أساسياً للقيام بأي بحث، فصياغتها بشكل صحيح يجعلها قابلة للتحليل وتقسيمها إلى إشكاليات فرعية، ولا بد أن تكون الإشكالية واضحة بعيداً عن الصياغة الفضفاضة التي تهدر الوقت، وأن تكون متوازنة من حيث البساطة والتعقيد. لأنه في الصورة الأولى لا يتاح للباحث فرصة التعمق في البحث واكتساب الخبرة، وفي الصورة الثانية قد يخرج الموضوع عن سيطرته ولا تتم معالجته[3].

فصياغة الإشكالية تعبر عما يدور في ذهن الباحث وتدل على ما يرغب في إيجاد حل له، وعليه في هذا أن يتوخى الدقة في تحديد المصطلحات المستعملة*، ويرى بعض الباحثين بأن أفضل طريقة لصياغة الإشكالية هي وضعها في شكل سؤال يبين العلاقة بين متغيرين. ويمكن للباحث أن يحدد الإشكالية دون وضعها على شكل سؤال[4].

وعند صياغة الإشكالية يجب ملاحظة العوامل التالية:

1- الاشتمال على العناصر المعروفة وغير المعروفة وما يراد التوصل إليه.

2- الصياغة اللغوية السليمة لعبارة المشكلة التي تمثل عنصراً هاماً في تحديد المشكلة وتوضيحها.

3- التركيز على الألفاظ المنتقاة بدقة حتى تكون مفهومة وواضحة.

4- إعادة صياغة الإشكالية مرات عديدة حتى توصل إلى المعنى المطلوب[5].

ولما للإشكالية من أهمية كبيرة فإنه ينبغي على الباحث الاهتمام أكثر بصياغتها، إذ يمكن من خلالها الحكم على مدى قوة البحث وأصالته وقدرة الباحث على تناوله، وكذلك تحدد خطوات البحث، وبما أنها ترتبط بموضوع معين من خلال ما يراه باحث دون غيره، فيجب أن تكون من صميم أفكار الباحث وتخلو من أي اقتباس أو استعمال لمراجع، فقراءتها لوحدها تكفي للحكم على البحث

---

1 أ.د. علي غربي، المرجع السابق، ص24.

2 كمال آيت منصور ورابح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص20.

3 د. شحاتي سليمان محمد سليمان، مناهج البحث بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، 2005، ص 35، 36.

*** الاصطلاح هو ذلك المفهوم العلمي أو الوسيلة الرمزية التي يستخدمها الإنسان في التعبير عن أفكاره ومعانيه من أجل توصيلها للآخرين، فهي إذن التعريفات المحددة والواضحة للمفاهيم الإنسانية، ذات الصفات المجردة التي تشترك فيها الظواهر والحوادث والوقائع دون تعيين حادثة أو ظاهرة معينة.**

4 د. كامل محمد المغربي، أساليب البحث العلمي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص47.

5 د. محمد محمد الهادي، مرجع سابق، ص52.

والباحث معاً، لما تتضمنه من أبعاد نظرية وتصورات فكرية ومجالات بحثية ممكنة وإجراءات تطبيقية محتملة[1].

ثانياً: قواعد كتابة هوامش المراجع على اختلافها.

تهتم العديد من مؤلفات المنهجية بقواعد كتابة هوامش المراجع وبشكل يختلف حسب اختلاف طبيعة المرجع، لأن الاستعانة بالمراجع والمقالات والبحوث، من أهم عمليات القيام بأية دراسة. والتوثيق أمر صعب لأنه يصعب التفرقة بين نقل المعلومات والاستشهاد بها، فعلى الباحث أن يحاول إعطاء انطباع بأنه يلتزم بالموضوعية والأمانة العلمية والاستعانة بآراء الآخرين[2] وهذا أمر نسبي، لذلك ينبغي الإلمام بأساسيات البحث العلمي وحسن استخدام الوثائق والإشارة إلى المراجع المعتمدة.

وفي هذه الإشارة نركز على كتابة الهوامش فقط دون غيرها من ضوابط التوثيق، مع التأكد بوجود بعض الاختلافات الشكلية في ذلك وهي ليست أخطاء بل هي طرائق معينة في هذا الإطار ينبغي الالتزام بها دون خلط مع غيرها[3].

نشير أولاً إلى الأسلوب التقليدي في الإشارة إلى المراجع في الهامش والذي يعتمد ترقيم الهوامش تسلسلياً من أول البحث إلى نهايته، إلا أن هذا النظام قليل الاستخدام، حيث يفضل أغلب الباحثين أسلوب ثان وهو ترقيم الهامش أو الهوامش الموجودة في كل صفحة فقط نظراً لبساطته، وهناك من يعتمد أسلوباً أخراً يشار فيه إلى المراجع المعتمد عليها، في متن الكتاب وليس في الهامش[4].

ومثال الإشارة إلى الهامش في المتن كقولنا، يرى أ. أحمية سليمان: "يعتبر النظام الداخلي للمؤسسة المستخدمة، الإطار القانوني لممارسة السلطة التأديبية لرب العمل" (8، ص42).

فالرقم 8 إشارة إلى قائمة المصادر في نهاية البحث وبالعودة لها يتبين أن هذا الكلام للأستاذ أحمية سليمان في مؤلفه المشار إليه في قائمة المصادر تحت الرقم 08، ثم هناك إشارة إلى الصفحة أو الصفحات التي ورد فيها هذا الكلام في مرجع الأستاذ.

إن وظيفة الهوامش هي توثيق المعلومات الواردة في متن الرسالة أو البحث يكون كلام الباحث مطابقاً للواقع، فالبحث القانوني مختلف عن المقالة من ناحيتين:

الأولى: أن البحث معمق ومقارن، بينما المقالة تعبر عن وجهة نظر الكاتب بصورة غير معمقة.

---

1 أ.د. علي غربي، مرجع سابق، ص26.

2 د. عمار بوهوش و د. محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص153.

3 أ.د. علي غربي، المرجع السابق، ص153.

4 د. عمار بوهوش و د. محمد محمود الذنيبات، نفس المرجع السابق، ص158.

الثانية: البحث بحاجة إلى توثيق لأنه جملة أفكار متعددة، بينما المقالة لا تحتاج إلى ذلك إذا كتبها الكاتب نفسه، فتعتبر وجهة نظره دون وجهات نظر أخرى مخالفة أو متفقة معه[1].

إن الإشارة لأول مرة إلى توثيق مرجع ينبغي أن يكون مشتملاً لسبعة عناصر هي[2]:

1- اسم المؤلف كاملاً.

2- عنوان الكتاب أو البحث العلمي.

3- عدد طبعات الكتاب، واسم المترجم (إن كان الكتاب مترجماً).

4- دار النشر.

5- مكان النشر.

6- سنة النشر.

7- رقم الصفحة.

وتطبق هذه العناصر عند الإشارة إلى كتاب واحد في الهامش يتم من خلال ذكر، اسم الكاتب يليه اسم العائلة دون وجود فاصلة في حين أن كتابة هذا النص في قائمة المراجع، لا بد أن يكون العكس، أي اسم العائلة أولاً وفاصلة ثم اسم الكاتب، بعد ذلك فاصلة ثم عنوان الكتاب فاصلة عدد الطبعات دار النشر فاصلة مكان النشر وتاريخ النشر فاصلة ثم الصفحات، ونموذج ذلك كما يلي[3]:

وفي اللغة الفرنسية يشار إلى الهامش كما يلي[4]. ويلاحظ أنه في الفرنسية يكتب أولا اللقب (بحرف كبير) ثم الاسم، مجرد الحرف الأول منه.

وعند توثيق عدة مراجع في هامش واحد فالقاعدة في حالة وجود عدة أسماء وكتب أن يشار لها حسب الحروف الأبجدية مع تقديم الكتب على المجلات إلا إذا اقتضت الضرورة عكس ذلك[5].

أما حينما يشار إلى نفس الكتاب مرتين متتاليتين أو أكثر هنا لا تتكرر جميع المعلومات الخاصة بالكتاب بل نكتفي بالإشارة إلى كلمة نفس المرجع، ثم الصفحة أو الصفحات في اللغة العربية والصبغة المختصرة "IBID" في اللغة الأجنبية[6].

وعندما تتم الإشارة إلى نفس الكتاب مرتين غير متتاليتين هنا ننتبه ما إذا كان للكاتب مؤلف واحد في باقي الهوامش أم هناك أكثر من مؤلف أو مقالة، فإذا كان للمؤلف كتاب واحد فالأمر طبيعي ويشار هنا إلى لقب المؤلف فقط وعنوان الكتاب ثم الصفحة[1].

---

1 د. عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص ص80، 81.

2 د. عبد القادر الشيخلي، نفس المرجع السابق، ص81.

3 محمد الصغير بعلي، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص10.

4 Ayoub E, Le conseil de discipline dans la fonction publique,R.D.P.paris1971.p.

5 د.عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص82.

6 أ.د. عبد الله زيد الكيلاني، دليل الرسائل والأطروحات الجامعية، الطبعة الأولى، 2004، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص88.

أما إذا كان للكاتب نفسه كتب أخرى أو مقالات وتم استعمالها كمراجع فهنا الأمر يختلف، حيث ينبغي الإشارة إلى عنوان كل كتاب أو مقال إشارة كافية ليتم تمييزه عن باقي كتب ومقالات الكاتب وإدراك أي هذه الكتب يقصد الإشارة إليها ثانيةً.

وبالنسبة لهامش مقال في مجلة أو جريدة فنه يهمش بشكل يختلف عن الكتب كما يلي:

- **اسم الكاتب ولقبه.**
- **عنوان المقالة، بين قوسين في البداية والنهاية.**
- **اسم المجلة أو الجريدة وتحته سطر.**
- **رقم العدد.**
- **رقم المجلد.**
- **تاريخ الصدور (اليوم أو الشهر، إضافة إلى السنة).**
- **رقم الصفحة أو الصفحات[2].**

وعند الإشارة إلى دراسة صادرة عن مؤسسة دون ذكر اسم أي كاتب. فهنا يشار أولاً إلى اسم المؤسسة باعتبارها من قامت بالنشر وهذا بدلاً من اسم الكاتب ثم بقية المعلومات الأخرى.

أما حينما يشار إلى فقرة مأخوذة من كتاب آخر غير متوافر في المكتبات، فيعتمد على المصدر الأساسي المتوفر مع الإشارة إلى المصدر الأصلي الذي أخذت منه الفقرة حتى لا يتحمل الباحث أي تحريف في النص. فيشار بذلك إلى المصدر الأصلي فاصلة ثم نقلاً عن اسم الكاتب بين قوسين ثم الكتاب الأساسي وهكذا بقية الهامش[3].

وحينما يتعلق الأمر بدراسة في كتاب مؤلف آخر فهنا يشار إلى اسم المؤلف ولقبه، وعنوان دراسته في الكتاب بين قوسين ثم يشار إلى اسم الكاتب الذي جمع الدراسة أو المقالات ولقبه إضافة إلى جميع المعلومات المتعلقة بمؤلفه المعتمد.

وإذا ما تعلق الأمر بهامش يشار فيه إلى وثائق حكومية فهنا نشير إلى اسم الدولة ثم الوزارة أو الإدارة العامة صاحبة النشر وعنوان الدراسة (تحته خط) وبين قوسين اسم الناشر ومكان النشر وتاريخه وبعد إغلاق القوسين نضع فاصلة ثم الصفحة المقتبس منها.

وعندما يشار إلى قانون في الهامش فيستحسن كتابة الهامش وفق ما يلي:

- **اسم الدولة.**
- **ثم الجهة التي أصدرت القانون.**
- **نوع القانون (درجته).**

---

1 عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص166.

2 عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص167.

3 عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، نفس المرجع، ص168.

- تحديد رقم القانون.
- ذكر السنة.
- يشار إلى اسم الجريدة الرسمية بين قوسين مع رقم العدد وتاريخ الصدور.
- الإشارة إلى الصفحة أو الصفحات.

أما إذا تعلق الأمر بالدراسات غير المنشورة فهنا نشير إلى:

- اسم ولقب الكاتب وفاصلة.
- بين قوسين في البداية والنهاية يشار إلى عنوان الدراسة.
- بين قوسين يشار إلى نوع الدراسة (ماجستير، دكتوراه، مطبوعة محاضرات...الخ) ثم يشار إلى اسم المؤسسة الجامعية مكان المناقشة وتاريخ ذلك.
- بعد إغلاق القوسين توضع فاصلة والصفحة أو الصفحات.

أما إذا كان البحث يحتاج إلى إجراء مقابلات مع شخصيات معينة فهنا يتطلب الأمر مراعاة ما يلي:

- يشار في أول السطر إلى كلمة مقابلة مع... أي ذكر اسم ولقب من أجريت معه المقابلة.
- بعد الفاصلة تذكر وظيفة الشخص أو منصبه.
- الإشارة إلى مكان إجراء المقابلة.
- تاريخ إجراء المقابلة.

ومثال ذلك:

مقابلة مع د. وحيد محمود، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الهيئة العربية للعلوم، بيروت لبنان، 10 يناير 2000.

ثالثاً: ترتيب المراجع.

في هذه النقطة أقتصر الإشارة على ملاحظتين فقط.

الأولى: تتعلق بضرورة تصنيف الوثائق وأن لا ترد مجتمعة حيث يشار إلى:

أ- الكتب.

ب- المقالات.

ج- الوثائق الحكومية.

د- الدراسات غير المنشورة.

الثانية: وتتعلق بأسلوب توثيق المراجع الخاصة بالكتب حيث يشار لها كما يلي:

1- لقب المؤلف وفاصلة ثم اسمه ثم فاصلة.

2- عنوان الكتاب وتحته سطر، وبعده نقطة.

3- اسم المترجم (بين قوسين) إن وجد.

4- مكان نشر الكتاب، متبوع بنقطتين فوق بعضهما.

5- اسم الناشر وبعده فاصلة.

6- تاريخ النشر.

7- عدد صفحات الكتاب وهو أمر اختياري[1].

خاتمة:

ما ننتهي له من خلال هذه الإشارات المختصرة هو أن هناك مجموعة من القواعد الأساسية في مجال إعداد البحوث القانونية تشترك فيها مختلف الآراء وبعض الجزئيات تختلف بشأنها الآراء، وما على الباحث سوى أن يتقيد باتجاه ونظام واحد في إعداد بحثه دون أن يلجأ إلى الخلط بين هذه الأنظمة مجتمعة، لأن الاختلاف بشأن هذه المسائل ليس خطأ في حد ذاته بل الخطأ هو الخلط فيما بينها.

1 عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص176.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

01- د. عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005.

02- أ.د. عبد الله زيد الكيلاني، دليل الرسائل والأطروحات الجامعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2004.

03- أ.د. علي غربي، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة CIRTA COPY، قسنطينة، 2006.

04- د. عمار بوهونس، د. محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، د.م.ج الجزائر، الطبعة الثانية، 1999.

05- د. عمر فؤاد عمر، أسس وقواعد البحث العلمي في تطبيقها على البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

06- 06 د. شحاتي سليمان محمد سليمان، مناهج البحث بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، 2005.

07- د. كامل محمد المغربي، أساليب البحث العلمي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.

08- كمال آيت منصور ورابح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، دار الهدى، الجزائر، 2003.

09- د. محمد محمد الهادي، أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1995.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية:

01- Michel Beaud, L'art de la thèse, CASBAH éditions, Alger, 1999.